العدد 2149 - السنة الثامنة
الاربعاء 10 رجب 1436 - الموافق 29 أبريل 2015
Wednesday 29 April 2015 - No.2149 - 8th Year

الرجوع للحق والإقرار به خير من التمادي في الباطل

«وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً»

من يستمر بالخطأ إما متعصب مجادل مكابر أو جاهل فاسد الفهم

الملاحظ على بعض طلاب العلم انهم يقعون في الخطا ومخالفة الصواب، وهذا لا عيب فيه إذا رجعوا للحق ووافقوه، ولم يتمادوا في باطلهم، إذ من طبيعة البشر الخطا إلا من عصمه الله من الأنبياء والرسل فعن انس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون». رواه الترمذي وابن ماجه.

فالراجعون الى الحق نقول لهم جزاكم الله خيراً وأصلح الله حالنا وحالكم ولكن العيب كل العيب أنه إذا تبين له الخطا يصر على خطئه وباطله، ويدافع عنه وينافح، ويرد النصوص الشرعية، ويرد منهج السلف الصالح؛ لأجل إصراره على موقفه.

فإلى هؤلاء المصرين على باطلهم أكتب هذه المقالة رجاء أن ينفعني الله وإياهم بها واقول لهم ولنفسي.

قد قال عز وجل «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ».

قال العلامة السعدي: «وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم، الذين أقوالهم صدق، وأعمالهم، وأحوالهم لا تكون إلا صدقا خلية من الكسل والفتور، سالمة من المقاصد السيئة، مشتملة على الإخلاص والنية الصالحة، فإن الصدق يهدي الى البر، وإن البر يهدي الى الجنة».

وقال عز وجل «وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ».

قال العلامة السعدي بعد بيانه لأوامر الله التي سبقت هذه الآية: «لما أمر تعالى بهذه الأوامر الحسنة، ووصى بالوصايا المستحسنة، وكان لا بد من وقوع تقصير من المؤمن بذلك، أمر الله تعالى بالتوبة، فقال: «وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ» لأن المؤمن يدعوه إيمانه الى التوبة ثم علق على ذلك الفلاح، فقال: «لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» فلا سبيل الى الفلاح إلا بالتوبة، وهي الرجوع مما يكرهه الله، ظاهرا وباطنا، إلى: ما يحبه ظاهرا وباطنا، ودل هذا، أن كل مؤمن محتاج الى التوبة، لأن الله خاطب المؤمنين جميعا، وفيه الحث على الإخلاص بالتوبة في قوله: «وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ» أي: لا لمقصد غير وجهه، من سلامة من آفات الدنيا، أو رياء وسمعة، أو نحو ذلك من المقاصد الفاسدة» انتهى

وعن عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سمع رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ». متفق عليه.

وقد اشتملت هذه النصوص على مسائل عظيمة، ومن أهمها مسألتان:

المسألة الأولى: أن العبد المسلم غير معصوم من الخطا تعمداً كان أو سهواً وغفلة.

والمسألة الثانية: أن على العبد المسلم أن يتوب الى الله ويرجع للحق إذا تبين له الخطا.

والرجوع الى الحق دأب السلف الصالح، وحال العلماء الأتقياء:

قال ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: «قَدِمَ عُيَيْنَةُ بن حِصْنِ بن حُذَيْفَةَ فَنَزَلَ على ابن أخيه الحُرِّ بن قَيْسٍ وكان من النَّفَرِ الَّذِينَ يُدْنِيهِمْ عُمَرُ وكان الْقُرَّاءُ أَصْحَابَ مَجَالِسِ عُمَرَ وَمُشَاوَرَتِهِ كُهُولًا كانوا أو شُبَّانًا فقال عُيَيْنَةُ لابن أخيه يا ابن أخي لك وَجْهٌ عِنْدَ هَذَا الْأَمِيرِ فَاسْتَأْذِنْ لِي عليه قال سَأَسْتَأْذِنُ لك عليه قال ابن عَبَّاسٍ فَاسْتَأْذَنَ الْحُرُّ لِعُيَيْنَةَ فَأَذِنَ له عُمَرُ فلما دخل عليه قال هِيَ يا ابن الْخَطَّابِ فَوَاللَّهِ ما تُعْطِينَا الْجَزْلَ وَلَا تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ فَغَضِبَ عُمَرُ حتى هَمَّ بِهِ فَقَالَ له الْحُرُّ يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قال لِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ وَإِنَّ هَذَا من الْجَاهِلِينَ والله ما جَاوَزَهَا عُمَرُ حِينَ تَلَاهَا عليه وكان وَقَّافًا عِنْدَ كِتَابِ الله» أخرجه البخاري

المؤمن يدعوه إيمانه الى التوبة وهي بالرجوع عما يكرهه الله ظاهراً وباطناً

قال ابن تيمية: «كان عمر بن الخطاب وقافا عند كتاب الله وكان أبو بكر الصديق يبين له أشياء تخالف ما يقع له كما بين له يوم الحديبية ويوم موت النبي ويوم قتال مانعي الزكاة وغير ذلك وكان عمر بن الخطاب يشاور الصحابة فتارة يرجع إليهم وتارة يرجعون إليه... وربما يرى رأيا فيذكر له حديث عن النبي فيعمل به ويدع رأيه وكان يأخذ بعض السنة عمن هو دونه في قضايا متعددة وكان يقول القول فيقال له أصبت فيقول والله ما يدري عمر أصاب الحق أم أخطاء» انتهى

وقال عمر بن الخطاب في رسالته الى أبي موسى الأشعري في القضاء وأدابه: «لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فإن الحق قديم وإن الحق لا يبطله شيء ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل».

قال عبدالرحمن بن عمر يقول قلت لأبي يوسف في المسجد الحرام: واختصم إليك رجلان في امرأة ليس بينهما بينة كيف القول في ذلك أو كيف تقضي؟

قال: انظر فإذا رأيت أنها لأحدهما دفعتها إليه.

قلت: فإنك دفعتها إليه فبات معها فلما كان الغد رأيت أنها للآخر.

قال: أخذها فادفعها الى الآخر.

قلت: فإنك رددتها الى الآخر فلما كان الغد رأيت أنها للأول.

قال: أردها إليه إذا رأيت ذلك.

قلت: فما حجتك في ذلك قال كتاب عمر بن الخطاب الى أبي موسى الأشعري قال: «فإن الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل».

قلت له: يا معتوه وهذا هكذا الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل هو أن يقضي الحاكم بالرأي ثم يتبين له ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فيرجع إليه.

وأما قولك هذا فهو الرجوع من الباطل الى الباطل» انتهى

وكان أهل العلم يعتبرون الرجوع عن الباطل الى الحق دليل على ديانة الرجل:

قال حذيفة: «بحسب المرء من العلم أن يخشى الله عز وجل وبحسبه من الكذب أن يقول استغفر الله وأتوب إليه ثم يعود».

وقال مسروق: «بحسب الرجل من العلم أن يخشى الله عز وجل، وبحسب الرجل من الجهل أن يعجب بعلمه».

وقال الحافظ أبو نصر ومما يدل على ديانة نعيم – هو: ابن حماد المروزي – وأمانته رجوعه الى الحق لما نبه على سهوه وأوقف على غلطه فلم يستنكف عن قبول الصواب إذ الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل والتمادي في الباطل لم يزد من الصواب إلا بعداً» انتهى

وهذا ابن تيمية على جلالة قدره وعظيم منزلته بين أهل العلم وطلابه: يرجع الى الحق ويصرح بأنه كان يفتي بخلاف الحق حيث قال: «فإن قيل فقد روي في الحديث إن كان جامدا فالقوها وما حولها وكلوا سمنكم وإن كان مائعا فلا تقربوه رواه أبو داود وغيره.

قيل: هذه الزيادة هي التي اعتمد عليها من فرق بين المائع والجامد واعتقدوا أنها ثابتة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا في ذلك مجتهدين قائلين بمبلغ علمهم واجتهادهم وقد ضعف محمد بن يحيى الذهلي حديث الزهري وصحح هذه الزيادة لكن قد تبين لغيرهم أن هذه الزيادة وقعت خطأ في الحديث ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الذي تبين لنا ولغيرنا ونحن جازمون بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك رجعنا عن الإفتاء بها بعد أن كنا نفتي بها أولا فإن الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل» انتهى

والمحبة التامة تستلزم ترك الباطل، والعمل بالحق، والملامة على مخالفة الحق أمر محمود؛ لأن الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «المحبة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه وولايته وعداوته فمن المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة فلابد أن يبغض أعداءه ولابد أن يحب ما يحبه من جهادهم كما قال تعالى «إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص».

والمحب التام لا يؤثر فيه لوم اللائم وعذل العاذل بل ذلك يقربه بملازمة المحبة كما قد أكثر الشعراء في ذلك وهؤلاء هم أهل الملام المحمود وهم الذين لا يخافون من يلومهم على ما يحب الله ويرضاه من جهاد أعدائه فإن الملام على ذلك كثير.

وأما الملام على فعل ما يكرهه الله أو ترك ما أحبه فهو لوم بحق وليس من ذلك المحمود الصبر على هذا الملام بل الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل.

وبهذا يحصل الفرق بين الملامية الذين يفعلون ما يحبه الله ورسوله ولا يخافون لومة لائم في ذلك وبين الملامية الذين يفعلون ما يبغضه الله ورسوله ويصبرون على الملام في ذلك» انتهى.

ولزوم الباطل من الصفات المذمومة عند أهل العلم:

قال ابن قيم الجوزية: «كل من آثر الدنيا من أهل العلم واستحبها فلابد أن يقول على الله غير الحق في فتواه وحكمه في خبره وإلزامه؛ لأن أحكام الرب سبحانه كثيراً ما تأتي على خلاف أغراض الناس، ولا سيما أهل الرياسة والذين يتبعون الشبهات، فإنهم لا تتم لهم أغراضهم إلا بمخالفة الحق ودفعه كثيراً فإذا كان العالم والحاكم محبين للرياسة متبعين للشهوات لم يتم لهما ذلك إلا بدفع ما يضاده من الحق، ولا سيما إذا قامت له شبهة فتتفق الشبهة والشهوة ويثور الهوى فيخفى الصواب ويتطمس وجه الحق وإن كان الحق ظاهرا لا خفاء به، ولا شبهة فيه، أقدم على مخالفته! وقال: لي مخرج بالتوبة!

وفي هؤلاء وأشباههم قال تعالى «فَخَلَفَ من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات»، وقال تعالى فيهم أيضاً «فَخَلَفَ من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا وإن يأتيهم عرض مثله يأخذوه ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون»، فأخبر سبحانه أنهم أخذوا العرض الأدنى مع علمهم بتحريمه عليهم وقالوا سيغفر لنا وإن عرض لهم عرض آخر أخذوه فهم مصرون على ذلك وذلك هو الحامل لهم على أن يقولوا على الله غير الحق فيقولون هذا حكمه وشرعه ودينه وهم يعلمون أن دينه وشرعه وحكمه خلاف ذلك أو لا يعلمون أن ذلك دينه وشرعه وحكمه! فتارة يقولون على الله مالا يعلمون، وتارة يقولون عليه ما يعلمون بطلانه» انتهى

وقال ابن حجر الهيتمي: «لما كانت أنديَةُ التَّحقيق بأغصان الإفاضل لم تزل حَافلةً وَمَغانيها بِقَوَافِي الفَضائل آهلة كان الرُّجُوعُ إلى الحق خَيْرًا من التمادي في الباطل وَالتَّحلي بحلية أَهْل الصدق خَيْرًا من التحلي بكل وَصْف زائل وَجدال ليس تحته من طائل وَتَفْيِيقٍ بِمَا لا يُجدي من التَّفيقات وَتَمَشُّقٍ بِمَا لا يَصِحُّ من العبارات» انتهى

وجاء في مناهل العرفان: «إنما العار الجارح لكرامة البشر أن يجمد الإنسان فلا يجتهد وهو أهل للاجتهاد أو يجمد المجتهد على رأيه وإن كان عظيما بعد أن يستعلن له خطؤه مع أن الرجوع الى الحق فضيلة والرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل والكمال المطلق لله وحده» انتهى

ومن ضنائن العلم الرجوع الى الحق، قال عبدالله بن بريدة: «من ضنائن العلم الرجوع الى الحق».

ومن الأسباب المؤدية الى البعد عن الحق والوقوع في العصبية صعوبة الرجوع الى الحق لقوله بخلافه كما ذكره الشوكاني

ثم شرحه الشوكاني بقوله: «صعوبة الرجوع الى الحق الذي قال بخلافه ومن آفات التعصب الماحقة لبركة العلم أن يكون طالب العلم قد قال بقول في مسألة كما يصدر ممن يفتي أو يصنف أو يناظر غيره ويشتهر ذلك القول عنه فإنه قد يصعب عليه الرجوع عنه الى ما يخالفه وإن علم أنه الحق وتبين له فساد ما قاله

ولا سبب لهذا الاستصعاب إلا تأثير الدنيا على الدين فإنه قد يسول له الشيطان أو النفس الأمارة أن ذلك ينقصه ويحط من رتبته ويخدش في تحقيقه ويغض من رئاسته.

وهذا تخيل مختل وتسويل باطل فإن الرجوع الى الحق يوجب له من الجلالة والنبالة وحسن الثناء مالا يكون في تصميمه على الباطل بل ليس في التصميم على الباطل إلا محض النقص له والإزراء عليه والاستصغار لشأنه فإن منهج الحق واضح المنار يفهمه أهل العلم ويعرفون براهينه ولاسيما عند المناظرة فإذا زاغ عنه زائغ تعصبا لقول قد قاله أو رأي رآه

فإنه لا محالة يكون عند من يطلع على ذلك من أهل العلم أحد رجلين

إما متعصب مجادل مكابر إن كان له من الفهم والعلم ما يدرك به الحق ويتميز به الصواب

أو جاهل فاسد الفهم باطل التصور إن لم يكن له من العلم ما يتوصل به إلى معرفة بطلان ما صمم عليه وجادل عنه وكلا هذين المطعنين فيه غاية الشين.

وكثيراً ما تجد الرجلين المنصفين من أهل العلم قد تباريا في مسألة وتعارضا في بحث فبحث كل واحد منهما عن أدلة ما ذهب إليه فجاء بالمتردية والنطيحة على علم منه بأن الحق في الجانب الآخر وأن ما جاء به لا يسمن ولا يغني من جوع.

وهذا نوع من التعصب دقيق جداً يقع فيه كثير من أهل الإنصاف ولاسيما إذا كان بمحضر من الناس وأنه لا يرجع المبطل الى الحق إلا في أندر الأحوال وغالب وقوع هذا في مجالس الدرس ومجامع أهل العلم» انتهى

وبوب الخطيب البغدادي في الكفاية بابا عنون له بقوله: «باب فيمن رجع عن حديث غلط فيه وكان الغالب على روايته الصحة أن ذلك لا يضره:

قد ذكرنا في الباب الذي قبل هذا عن عبدالله بن المبارك وأحمد بن حنبل وعبد الله بن الزبير الحميدي

الحكم في من غلط في رواية حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه وأقام على رواية ذلك الحديث أنه لا يكتب عنه وإن هو رجع قبل منه وجازت روايته وهذا القول مذهب شعبة بن الحجاج أيضا

وأورد فيه عن شعبة فيمن يترك حديثه قوله: «... ومن يخطئ في حديث مجتمع عليه فيقيم على غلطه فلا يرجع... وليس يكفيه في الرجوع أن يمسك عن رواية ذلك الحديث في المستقبل حسب بل يجب عليه أن يظهر للناس أنه كان قد أخطأ فيه وقد رجع عنه».

وأورد فيه عن هارون قال: «كان يزيد بن هارون يقول في مجلسه الأعظم غير مرة حديث كذا وكذا أخطأت فيه».

وأورد فيه عن العلاء بن الحسين قال ثنا سفيان بن عيينة حديثاً في القرآن فقال له عبدالله بن يزيد ليس كما هو حدثت يا أبا محمد قال وما علمك يا قصير قال فسكت عنه هنية ثم قام الى سفيان فقال يا أبا محمد أنت معلمنا وسيدنا فإن كنت أوهمت فلا تؤاخذني قال فسكت سفيان هنية ثم قال يا أبا عبدالرحمن قال لبيك وسعديك قال الحديث كما حدثت أنت وأنا أوهمت».

وأورد عن يحيى بن معين أنه قال: حضرت نعيم بن حماد بمصر فجعل يقرأ كتابا من تصنيفه قال فقرأ منه ساعة ثم قال ثنا ابن المبارك عن ابن عون فحدث عن ابن المبارك عن ابن عون أحاديث!

قال يحيى: فقلت له ليس هذا عن ابن المبارك فغضب !! وقال: ترد عليّ؟؟

قلت: إي والله أريد زيتك ! فأبى أن يرجع !

قال فلما رأيته هكذا لا يرجع قلت لا والله ما سمعت أنت هذا عن ابن المبارك ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قط فغضب وغضب كل من كان عنده من أصحاب الحديث

وقام نعيم فدخل البيت فأخرج صحائف فجعل يقول وهي بيده أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث نعم يا أبا زكريا غلطت وكانت صحائف فغلطت فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون وإنما روي هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك فرجع عنها».

وأورد فيه عن ابن عمار أنه قال رددت على المعافى بن عمران حرفا في الحديث فسكت فلما كان من الغد جلس في مجلسه من قبل أن يحدث وقال إن الحديث كما قال الغلام قال وكنت حينئذ غلاما أمرد ما في لحيتي طاقة وأورد فيه عن السهمي أنه قال: «سألت أبا الحسن الدارقطني عمن يكون كثير أخطأ قال إن نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط وإن لم يرجع سقط» انتهى

وجاء في معجم الأدباء: «... وذكر لي أبو عبدالله محمد بن سعيد الذهبي وذكره في أخبار النحويين الواسطيين أنه توفي في سنه اثنتين وعشرين وأربعمائة فذاكرته بما قاله الجوزي فقال الرجوع الى الحق خير من التمادي على الباطل الذي ذكره الجوزي هو الحق أنا وهم».

أهل العلم يعتبرون الرجوع عن الباطل إلى الحق دليلاً على تدين الإنسان

العبد المسلم غير معصوم من الخطأ تعمداً أو سهواً وغفلة .. لكنه يتوب حتماً

خطر الربا على الفرد والمجتمع

الحمد لله الذي هدانا للإسلام وشرع لنا أفضل الشرائع والأحكام، وأبان لنا الحلال والحرام، أحمده سبحانه وأشكره على جزيل الفضل والإنعام، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك العلام، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله سيد الأنام، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه البررة الأعلام، والتابعين ومن تبعهم بإحسان الى يوم المعاد، أما بعد:- فيا أيها المسلمون: اتقوا الله تعالى في كل ما تأتون وتذرون لعلكم تفلحون، واشكروه سبحانه أن هداكم الى هذا الدين القويم، ومن عليكم بهذا الشرع المبين، الذي ختم به الشرائع السابقة، وكتب له البقاء والدوام، وجعله صالحاً لكل زمان ومكان، لما اشتمل عليه من تشريعات سامية، وعدالة في الأحكام ظاهرة، تحقق المصالح وتدرأ المفاسد، الا وإن من أجل ما شرع الإسلام ما جاء به من نظام مالي فريد، لم تر البشرية له نظيراً ولا مثيلا، ذلك أنه منهج رباني يقوم على الحق والعدل ويتسم بالمرونة واليسر يحفظ الحقوق ويراعي قواعد الأخلاق والآداب ويتوافق والفطر السليمة والألباب السوية، فجاء بحمد الله وفضله منهجا قويما ومسلكا رشيدا محققا لمصالح العباد ومقتضيات الحياة، فلقد أباح الإسلام التعامل بأنواع المعاملات وجعل الأصل فيها الجواز، ولم يحرم منها إلا ما كان فيه ضرر بفرد أو مجتمع، جعل لهذا التحريم قواعد وضوابط واضحة المعالم.

وإن من أكد ما جاء به الإسلام بتحريمه والنهي عنه من المعاملات المالية التعامل بالربا، فلقد نهى عنه الإسلام أبلغ نهي وحذر منه أشد تحذير بل جعله في طليعة المحرمات ومن أكبر الكبائر وعظيم الموبقات فقد روي عن البخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «اجتنبوا السبع الموبقات – أي المهلكات –فذكرهن وعدّ منهن الربا».

وإن كتاب الله تعالى لم يبلغ من التهديد في معصية من المعاصي ما بلغ من التهديد في شأن الربا، وما ذاك إلا أنه يأعباد الله أفظع تعامل مثيت به الإنسانية، وأبشع تعامل تواضعت عليه البشرية، ولذ جاء تحريمه في جميع الشرائع السماوية، لما يحصل جراء التعامل به من جرائر ومفاسد عظمى، فكم أحدث بين الناس من أحقاد وضغائن، وعداوات وبغضاء، وأحن الشحناء، وتقويض لعرى المودة والإخاء، وكم أثقل كاهل الفقراء بالديون، وأفسد مال الأغنياء حين يختلط فيها هذا المال الحرام، وكم حصل بسببه من محق البركات، وقطع لروافد النعم والخيرات «يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ» «البقرة 276» وكم أذل من شعوب ودول كانت لها العزة والمنعة، فوقعت بسبب الربا في الدين وتحت وطأة الأعداء.

فمن أجل ما في الربا من إضرار عظمى، ومفاسد كبرى على الأمة أفردها ومجموعها لا حصر لها، حرمه الإسلام أبلغ تحريم، وتوعد آكليه بأشد أنواع العذاب، حيث أشهر الله عز وجل الحرب على المرابين، من أشهر الله عليه العذاب، فلا له من الخلان والديار، والبقاء في الحال وفي المآل، وبئس المصير «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ «278» فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ «279»» البقرة 278،279»

وإن مما جاء من الوعيد على المرابين، والعقاب لهم في الدنيا قبل الآخرة، ما روى ابن ماجة والحاكم وصححه عن عبدالله بن مسعود قال «رسول الله: ما أحد أكثر من الربا الا كان عاقبة أمره الى قلة». وماذلك إلا أنه يمحق البركة ويذهب بالحلال، ويورث الإفلاس والذل والهوان، أما عقوبة الآخرة فإنها أشد وقعا وأعظم بأسا وخبر عنها رسول الله فيما رواه ليلة عرج به بقوله: لما عرج بي سمعت في السماء السابعة فوق رأسي رعدا وصواعق، ورأيت رجالا بطونهم بين أيديهم كالبيوت فيها حيات وعقارب ترى من بطونهم، فقلت من هؤلاء ياجبريل؟فقال هؤلاء أكلة الربا» رواه ابن ماجة والطبراني وغيره عنه انه قال «من أكل الربا يبعث يوم القيامة مجنونا يتخبط، ثم قرأ.. قوله تعالى:«الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» «البقرة 275»

وروي الحاكم وصححه عن أبي هريرة عن النبي قال «أربعة حق على الله أن لا يدخلون الجنة، ولا يذيقهم نعيما، مدمن الخمر، وآكل الربا، وآكل مال اليتيم بغير حق، والعاق لوالديه إلا أن يتوبوا».

فهل يليق بمسلم يا عباد الله يسمع هذه الزواجر والقوارع من الشارع، ثم يقدم على التعامل بالربا أخذا بذلا، وكيف يستسيغ أن يطعم نفسه وأهله وولده منه، وهو أشد أنواع المال الحرام وقد روي عنه أنه قال «والذي نفس محمد بيده إن العبد ليقذف اللقمة الحرام في جوفه ما يقبل منه عمل أربعين يوما. وأيما عبد نبت لحمه من سحت فالنار أولى به» وروي الطبراني وغيره وفي الحديث عند مسلم وغيره أن رسول الله ذكر رجل يطيل السفر أشعث أغبر، يمد يديه الى السماء يارب يارب، ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فأنى يستجاب لذلك» فلقد استجمع هذا الرجل منصفات الحاجة والمسكنة الى ربه، ما يدعو الى رثاء حالة، ويؤكد شدة افتقاره، غير أنه قطع صلته بربه بما هو عليه من استمال الحرام فحال ذلك بينه قبول دعائه، وماذا يبقي للعبد إذا حجب دعاؤه وحيل بينه وبين رحمة الله.

ولمة ياعباد الله علوية جماعية يذهب فيها البار والفاجر، يتحملها المجتمع اذا شاع فيه الربا، وانحرف في تيار هذا الوباء، وأشار اليها المصطفى فيما رواه الامام ابو يعلى بإسناد جيد، عن عبدالله بن مسعود عن النبي انه قال:«ما ظهر في قوم الزنا والربا الا أحلوا بأنفسهم عذاب الله» وروي الامام احمد وغيره عن عمرو بن العاص عن النبي قال «ما من قوم يظهر فيهم الربا الا أخذوا بالسنة» أي بالقحط والجدب ومنع الغيث عنهم جزاء تمردهم على الله وتعاملهم بالربا.